البلاغة العربية القديمة واللسانيات التداولية المعاصرة دراسة وصفية في المفاهيم والمبادئ

– الجاحظ و القاضي عبد الجبار نموذجاً-

شاري حورية و كجعوط فاطمة (طلبة دكتوراه)

1- مقدمة :

إن التطور الكبير الذي شهده الدرس اللغوي في العصر الحديث أفضى به إلى ظهور عدة نظريات لغوية والتي مهنا النظرية التداولية(theory of pragmatics)،إذْ عرفت هذه النظرية منذُ ظهورها مع نهاية الستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين حضوراً واسعاً في دراسة الخطابات البشرية ، سواء كانت هذه الخطابات في مستواها الأدبي أو في مستواها الاستعمالي الطبيعي . فهذا الحضور الواسع للدرس التداولي في الدراسات اللغوية المعاصرة كان سببه ما تنطوي عليه من إجراءات ثرية في التحليل كإجراءات الفعل الكلامي الذي يضم بدوره أفعال إخبارية وأفعال أدائية (إنشائية)، وأفعال المباشرة وغير مباشرة. بالإضافة إلى آلية الافتراض المسبق والاستلزام الحواري أو(المحادثي)، وكذا آلية الملائمة ولا يتوقف سبب توسعها على هذه الإجراءات فقط، بل يعود كذلك إلى ما تتميز به في طريقة تناولها للخطابات من خلال الجمع بين الخطاب ومنتجه ومتلقيه بالإضافة إلى السياق الذي يرد فيه بحيثياته المختلفة بهدف الإحاطة بمعانيه التي يرمي إليها أثناء إنتاجه.

ومع هذا ينبغي أن نشير إلى أن البحث في أغوار معاني الكلام ومقاصد المتكلم ومحاولة اكتشاف الأغراض التي يريدها المرسل من خلال رسالته ليس أمراً جديداً مبتكراً من طرفي باحثي الدرس التداولي المعاصر، بل له ملامح في الدراسات اللغوية القديمة والتي منها الدراسات العربية. فالدراسات للغوية في التراث العربي قد تميزت باهتمامها ببعض النواحي تعد اليوم من أبرز المبادئ التي قامت عليها للسانيات التداولية كما هو الحال في الدرس البلاغي الذي نجده يتقاطع مع اللسانيات التداولية في عدة نقاط .ومن بين البلاغيين الذين نلمس لهم آراء حول ظواهر الخطاب اللغوي (الجاحظ) ، و(القاضي عبد الجبار)، فإلى أي مدى تتوافق مبادئ ومفاهيم البلاغة العربية القديمة التي اعتمدها كل من الجاحظ والقاضي عبد الجبار مع مفاهيم ومبادئ اللسانيات التداولية ؟

وقبل أن نتطرق إلى المفاهيم والمبادئ البلاغية في التراث اللغوي العربي عند كل من(الجاحظ) الذي يعد من علماء البلاغة العربية الأوائل، و(القاضي عبد الجبار) الذي يحسب على البلاغين المتأخرين والتي تشبه إلى حد ما مفاهيم ومبادئ التداوليين المعاصرين، لابد من أن نعرج على تعريف البلاغة والتداولية كمصطلح عند الباحثين.

– في مفهوم البلاغة والتداولية:

أ – تعريف البلاغة:

من بين تعريفات البلاغة ما أورده (الجاحظ) في كتابه البيان والتبيين هي «اجتماع آلة البلاغة. وذلك أن يكون الخطيبُ...قليل للّحط متخيَّر للّفظ، لا يكلّم سيّدَ الأمة بكلام الأمَة ولا الملوكَ بكلام السُّوقة»[1] ، فهذا التعريف للبلاغة قد ربطها بتكلم ومدى قدرته اختيار الكلام وفق مستويات ومراتب السامعين وبمعنى آخر مطابقة الكلام لمقتضى حال المتلقين وللمقام الذي يُقال فيه كما تعني عنده «الإيجاز في غير عجز و الإطناب في غير خطل»[2] ويقول كذلك على لسان عمرو بن عبيد البلاغة هي« تخير اللفظ في حسن الإفهام»[3] .

إذاً فالبلاغة من خلال هذا التعريف تتعلق بالمتكلم وطريقته في انتقاء الكلمات المناسبة التي تحقق له ما يهدف إليه من وراء كلامه كما تحقق له عملية إفهام السامع. كما تتعلق بالسامع وقدرته على الفهم والاستيعاب لما يُقال. فالبلاغة هي بمثابة وصفاً للخطاب تستعمل من أجل الكشف إيصال المعنى بعبارات موجزة وصحيحة مع ملائمة الكلام في كل السياق يُقال فيه.

ب – تعريف التداولية:

بدأت ملامح الدرس التداولي كنظرية تدرس اللغة البشرية في شقيها المكتوب والمنطوق مع أراء فيلسوف اللغة البريطاني جون لانجشو أوستين(John Langshqw Austin) أراء تلميذه الأمريكي جون سورل(arle John Sea) في ستينيات القرن العشرين. أما بالنسبة لطهور مصطلح التداولية(Pragmatics) فقد ظهر لأول مرة مع أبحاث عالم السيمياء الأمريكي (شارل موريس) سنة 1938 حيث عدها فرع من فروع علم السيميائيات يدرس العلاقة القائمة بين العلامات و مفسريها[4] .

فالتداولية علم يتصل بالظاهرة اللسانية، ومن هذه الزاوية المعرفية، فهو علم حديث،غير أن البحث فيه قديم، إذ تشير المصادر إلى أن كلمة تداولية يقابلها مصطلح (pragmaticus) اليونانية، التي تعني الغرض العلمي حيث استخدمها فلاسفة اليونان منذ العهود الأولى للدلالة على العلمية[5]، وأما عند العرب فأول من استعمل مصطلح (التداولية) في الدراسات اللغوية العربية الحديثة الباحث المغربي أحمد المتوكل[6] ، هذا بالنسبة لظهور التداولية كمصطلح .

وقد عرفت هذه النظرية باعتبارها علم لغوي يدرس اللغة البشرية عدة تعريفات من طرف باحثيها ، ومن بين هذه التعاريف بأنها نظرية تهتم بالفائدة العلمية لفكرة كمعيار صدقها [5] أو هي علم يهتم بدراسة كل جوانب المعنى التي أهملتها النظريات الدلالية كما تدرس السياق الذي يرد فيه هذا المعنى ،والبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم[6]،فالتداولية هي « دراسة اللغة في الاستعمال» [7] ولا يختلف تعريف مسعود صحراوي للتداولية عن تعريف خولة طالب الإبراهيمي إذ عرفها بأنها «علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال»[8].

ج – موضوع التداولية:

لقد اهتم الدارسون بآثار تفاعل اللغة مع الظروف والمقامات في المجتمع، وكيفية استعمالها داخل النظام الاجتماعي، تقول (خولة طالب الإبراهيمي) في هذا الصدد« توجه اهتمام الدارسين إلى العناية... بالكيفية التي تتحقق بها اللغة بالفعل عند الاستعمال،... وتندرج هذه القضايا كلها في إطار تيار من الدراسات والنظريات تسمى عند أهل هذا الاختصاص بالتداولية»[9] ،حيث يحدث التفاعل بين المرسل والمتلقي، وذلك لأن «اللغة عندما تتحقق إنما تتحقق في المجتمع فلا يخلو هذا التحقق ولا تخلو هذه التأدية من أثار التفاعل مع الظواهر الأخرى المتواجدة معها في المجتمع»[10].

فالتداولية تعني بالكيفية التي تستعمل بها اللغة عند الحديث، وتهتم بالسياق الكلامي والموقف، وتعنى بالمتكلمين وطرائق حديثهم، وبكل ما من شأنه أن يزيد عملية الاتصال وضوحا، فهي إذن تهتم بمعالجة ثلاثة معطيات التي توجه عملية التبادل الكلامي وهي :

- المتكلمون
- السياق
- الاستعمالات العادية للكلام.

كما تعنى التداولية بالاستعمال العادي للغة من خلال تلك العناصر الثلاثة فتهتم بالمتكلم والسامع مشاركا في فعل الكلام والحدث التواصلي، وتهتم بظروف الكلام، ومقام الحال، وكل ما له صلة بالكلام من عوامل خارجية، أو تناسب حال من الأحوال ، أو تنافره للحدث الكلامي وتهتم بالسياقات اللغوية للمتكلمين حسب الواقع اللغوي، فتبحث في الكيفية الخطابية وبالتالي فالتداولية تقوم على مفاهيم ثلاثة في تحليل الخطاب يمثل تحديدها أساس الدرس التداولي لوجودها وهي [11] :

– **مفهوم الفعل:** يتجاوز مفهوم الفعل في التداولية مفهوم تمثيل العالم وإنتاج ألفظ دالة على المعاني، إلى القيام بفعل وممارسة التأثير من خلال استعمال اللغة، هذا المفهوم الذي أسس لنظرية **أفعال الكلام.**

– **مفهوم السياق:** يعني الموقف الفعلي توظف فيه الملفوظات، والمتضمن بدوره لكل ما نحتاجه لفهم وتقييم ما يقال ،أو هو «مجموع شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجية عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معين، يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعه أو مستمعيه ويحصل ذلك في الوسط (المكان) واللحظة)الزمان) اللذين يحصل فيهما»[12]، فللسياق دوره البارز والمهم في التداولية فبتغيره يمكن أن يتغير القول والمفهوم ،ويكون بذلك موافقا للسياق الجديد، فلكل سياق قول، وهذه الأقوال متوقفة على العوامل الخاصة بالمتكلمين والعوامل الخارجة عنهم.

– **مفهوم الكفاءة:** ويعتبر مفهوم الكفاءة إشارة اعتماد التداولية لاستعمال اللغة في السياق أو هي حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق وبناء على ذلك تتحدد كفاءة وميزات المتكلمين[13] .

II – ملامح تداولية في مدونة الجاحظ والقاضي عبد الجبار البلاغية:

أ – الجاحظ حياته وآثاره:

هو عمرو بن بحر محبوب وقد عرف بكنية الجاحظ، ولد بمدينة البصرة العراقية حوالي سنة (159هـ)، وتوفي بها سنة (255هـ). يعد الجاحظ من أشهر علماء البلاغة العربية وأدباء العرب في العصر العباسي إذْ خلف العديد من المؤلفات والتي منها كتاب البيان والتبيين في

أربعة أجزاء وكتاب الحيوان في ثمانية أجزاء بالإضافة إلى كتب أخرى كالأضداد والمتشابهات وغيرها من الكتب والرسائل الأدبية ذات الطابع العلمي.

ب – الملامح التداولية في آرائه:

فالدراسات اللغوية في التراث العربي إلى جانب تميزها بطابعها الديني الذي قامت عليه إذْ كان محور موضوعها النص القرآني حيث تناولوه بالتفسير والتأويل بغرض فهم معانيه والتأمل في نسيجه المعجز وفي بلاغته العجيبة التي تحدى بها العرب الذين عرفوا ببلاغتهم في الجاهلية ، وقد أُلفت حوله آلاف الكتب.

وفي ظل هذا الطابع للدرس اللغوي القديم نجد باحثيه من نحويين وأصوليين وحتى البلاغيين أصبغوا دراساتهم بصبغة تركز على تحليل الظواهر اللغوية في جانبها الاستعمالي أو التداولي (Pragmatics) كما تعرف اليوم وما يثبت ذلك ما أورده الجاحظ من آراء في كتبه خاصة البيان والتبيين حيث اهتم فيه بالمتكلم والسامع ويرى أنهما الأساس في عملية الفهم والإفهام وقد عرف عنده بمفهوم البيان بقوله: «والبيان اسم جامع لكل شئ كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يُفضي السامع إلى حقيقة... مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع ، وإنَّما هو الفهم والإفهام فبأي شئ بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع »[14] .

فالبيان عند الجاحظ من خلال هذا التعريف هو القدرة التي يتحلى بها المتكلم ليفصح ويُبين عما في نفسه ولن يتأتى له ذلك إلا باختيار الألفاظ المناسبة حتى تتضح ما خفي من المعاني.

اهتم الجاحظ في آرائه البلاغية بمعيار المطابقة في الخطاب الذي أفرد له باحثي الدرس التداولي المعاصر في تحليل ظواهر الخطابات البشرية على نوعيها وذلك في حديثه عن ضرورة مطابقة الكلام لمقتضى الحال وفي حديثه كذلك على طريقة انتقاء الكلمات المناسبة حتى تتطابق مع الموضوع المطروق من طرف المتكلم ولابد أن تتطابق هذه الكلمات مع المعنى الذي يقصد إيصاله للسامع ،وهذا ما يعكسه قوله: «ومن أراغ من كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإنّ حقّ المعنى الشريف ،ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما ويهجَّنهما...وإنما مدارُ الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من مقال»[15]. فالجاحظ في قوله هذا لم يقف عند اهتمامه بالمقام والمتكلام والسامع في دراسته الاستعمالية للخطاب بل نجده يحرس على انتفاع السامع مما يسمع من كلام.

كما اهتم بقضية ثنائية الخبر والإنشاء نافياً أن ينحصر في ضرب الصدق والكذب فأضاف له بذلك قسماً ثالثاً في الخبلا لا يمكن أن نصفه بالصدق والكذب ، فالخبر الصادق هو الذي يطابق الواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه أما الخبر الكاذب وهو الذي لا يطابق الواقع في حين نجد الخبر غير عنده إذا كان ليس صادق أو كاذب فهو الذي يطابق فيه الحكم الواقع أو لا يطابقه[16]. وهذا ما عمل أوستين على دحضه في محاضراته التي كان يلقيها أثناء تدريسه في الجامعة قبل وفاته سنة (1962) يقول عبد القادر قينيني«افتتح محاضراته بمحاولة البرهنة على عدم صحة الثنائية المفتعلة بين الخبر والإنشاء»[17].

وضع الجاحظ في كتابه البيان والتبيين مراتب أو شروطاً للكلام و للألفاظ المنتقاة من طرف المتكلم وطريقة تخيرها فيقول:«أن يكون لفظك مكشوفاً عذباً ، عذباً ، وقريباً معروفاً إمّا عند الخاصَّة إنْ كنت للخاصَّة قصدت ، وإمّا عند العامة إنْ كنت للعامّة أردت»[18] فهذا الحديث عن الطرق التي تجعل الكلام يؤثر في السامع من خلال ضرورة ملائمة الكلام لأحوال السامعين وطبقاتهم ، وحديثه عن رشاقة اللفظ وجزالته وعذوبته يعكس بحق المبدأ الذي انتهجه الجاحظ في دراسته البلاغية اللغة وهو مبدأ دراستها وتحليل ظواهرها في ضوء الجمع بين المتكلم والسامع و السياق الذي يرد فيه الكلام.

ب – **القاضي عبد الجبار:**

– **حياته وآثاره :**

هو القاضي أبو الحسن بن عبد الجبار الأسد أبادي المعتزلي ولد حوالي (359هـ). كان يلقب بشيخ القضاة في عصره، كما أنه كان رأس المعتزلة في زمنه، وقد سلم له معاصروه بالتقدم والرياسة في العلم والفقه،توفي سنة(415هـ) .من أشهر مؤلفاته كتاب المغني في أبواب التوحيد والعدل وهو مجموعة كبيرة تظم مباحث كثيرة جليلة في التوحيد الفقه، وقد ألفه على مذهب المعتزلة، ليقيم به حجج المذهب، وليدفع به اعتراضات المعترضين على أراء المعتزلة.

– **الملامح التداولية في آرائه:**

لقد أفرد القاضي عبد الجبار من كتابه المغني الجزء السادس عشر لإعجاز القرآن، وهو في هذا الجزء يتعرض للإعجاز ويقدم له بمباحث كثيرة نالت الحظ الأوفر من هذا الكتاب، وكان الطابع الكلامي مهيمنا على منهجه في معالجته لقضية الإعجاز، أما الجانب

البلاغي فقد حظي بفصلين مقتضبين، أورد في أولهما رأي أستاذه أبي هاشم الجبائي، وذكر في الفصل الذي يليه رأيه الخاص، موضحا رأي أستاذه ومستدركاً عليه، وقبل أن نعرض لآرائه البلاغية لابد أن نوجز القول في رأيه في إعجاز القرآن بصفة عامة.

رأي القاضي عبد الجبار كغيره من شيوخ المعتزلة – بعد أن تم التشكيك في نبوة الرسول صلى الله عليه وسلم – ضرورة الوقوف على صحة النبوة أولا، والنظر في أدلتها ومعجزاتها وتحقيق ما فيها من البرهان على صدق الرسول في دعواه، ولذلك فصل بين المعجزات التي ترتبط بالمشاهدة والمعاينة والحضور، وبين القرآن الكريم، فجعل القرآن وحده دليلا أصليا على صدق النبوة وما عاداه من المعجزات المادية والحسية فرعا على ثبوتها ومؤكدة لها فالمعجزات المادية والحسيه لا تعتمد في إثبات النبوة إلا لمن شاهدها[19]، وهم الذين عاصروا التنزيل فهي وإن ثبتت بطريق اليقين، فلا يصح الاعتماد عليها لمناظره المخالفين لذلك اعتمد المعتزلة في إثبات النبوة على القرآن الكريم وهو المعجزة الباقية، باعتبارهم لم يشهدوا باقي المعجزات[20].

ويذكر القاضي عبد الجبار أن إعجاز القرآن كان موافقا للقوة التي كان يملكها العرب فجاءهم القران الكريم ليعجزهم، وليظهر البون الواسع بينما ينسجونه وما يحيكونه من قول فقال: "وعلى هذا الوجه أجرى الله تعالى عادة الرسول –صلى الله عليه وسلم– في أن خصه بالقرآن الذي هو مشاكل لصناعتهم وطريقتهم، غير خارج عن الأمر الذي يشتد به اهتمامهم ويقوي له افتخارهم، وتظهر فضائلهم ومحاسنهم لكي تقل الشبه للعارف المقدم، فيعرف أضرار المباينة، والإتباع فيعرفون بعجز الرؤساء منهم، مع توافر الدواعي، مثل ما يعرفه ذو البصيرة منهم وتقوى دواعيهم إلى النظر حالا بعد حال، من حيث لا يغيب عن الأسماع على طول الدهر، ولدخوله في جملة الباب الذي يقع منهم فيه التنافس، ولأن وجه الإعجاز فيه لا يتغير على الأيام، كما أن شريعته لا تزول على الأوقات[21].

وهو يرد على من قالوا بالمباينة والمفارقة في القرآن الكريم، أي أن الخطاب القرآني جاء على موازين تخالف منظوم ومنثور كلام العرب، بأن الإعجاز ليس في الشكل، وإنما في النظم والفصاحة، وحتى إذا ثبت أن القرآن اختص بنظم لم تجر العادة بمثله، فإن ذلك يؤكد تحدي الْقرآن، لكنه نفى ذلك لأن السبق إلى نظم جديد لا اعتبار له دون تعذر مثله على غيره وخروجه عن المعتاد، فالسبق إلى الشيء والمجيء به على غير مثال يعرفه الناس لا يعد معجزة ولا يدخل في باب الإعجاز، لأنه ولو كان جديدا على الناس، خارجا

عن مألوفهم إلا أنه واقع تحت قدرتهم، وأنه لا يلبث طويلا حتى يكون للناس مشاركة فيه، بل في إكمال ما فيه من نقص وإقامة ما فيه من اعوجاجٍ[22]، لذلك يقرر القاضي أن الخروج عن القرآن على قدر الفصاحة المألوفة عند العرب يوجب كونه معجزا بإنفراده، و اختصاصه بنظم من دون هذا الوجه لا يوجب كونه معجزا، وإنما يقوي كونه معجزا[23].

أما الصرفة فلا يرى فيها وجها من وجوه الإعجاز، ويرفض الرأي القائل إن معارضة العرب للقرآن لم تكن لأن الله تعالى صرف إياهم عنه، ويقول :« إن دواعيهم انصرفت عن المعارضة لعلمهم بأنها غير ممكنة، ولولا علمهم بذلك لم تكن لتتصرف دواعيهم، لأنا نجعل انصراف دواعيهم تابعا لمعرفتهم بأنها متعذرة...»[24]. كما ينفي القاضي عبد الجبار أن يكون الإخبار بالغيب وجها من وجوه الإعجاز، ولا يعتد به إذ يقول في هذا السياق:« فأما من قال: إنه صلى الله عليه وسلم إنما تحدى بالقرآن، من حيث تضمن الإخبار بالغيوب فبعيد، لأنه تحدى بمثل كل سورة من غير تخصيص، ولا يتضمن كل ذلك الإخبار عن الغيوب» [25].

وعليه فإن القاضي عبد الجبار يرى أن المعجزات المادية والحسية لا يمكن الاعتماد عليها لإثبات صحة النبوة ومناظرة المخالفين لها، بل لابد من اعتماد المعجزة الباقية، وهي القرآن الكريم، ولكي يكون القرآن الكريم دليلا على صحة النبوة، لا بد من الكشف عن مزية إعجازه، وقد رأينا القاضي ينفي أن تكون هذه المزية في إخباره بالغيب، كما ينفي ان يكون امتناع العرب عن معارضته والإتيان بمثله، لأن الله صرف نظرهم عنه، وأن امتناعهم عن ذلك لأن القرآن نزل على شكل يخالف ما ألفوه من شعر ونثر. فما موطن إعجاز القرآن عند القاضي عبد الجبار إذن؟

- نظرية النظم عند القاضي عبد الجبار:

وقبل أن يعرض القاضي عبد الجبار رأيه الخاص في الوجه الذي يقع له التفاضل في فصاحة الكلام، عرض رأي أستاذه أبو هاشم الجبائي في الفصاحة التي يفضل بها الكلام عن بعض، واستدرك فقال: «قال شيخنا أبو هاشم: إنما يكون اللفظ فصيحا لجزالة لفظه وحسن معناه، ولا بد من اعتبار الأمرين. لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحا. فإذا، يجب أن يكون اللفظ جامعا لهذين الأمرين. وليس فصاحة الكلام بأن يكون على نظم مخصوص...»[26].

فرأي أستاذه أن تكون فصاحة الكلام بجزالة اللفظ وحسن المعنى معا، كما يرى أن الاختلاف في الأسلوب (شعرا ونثرا) لا يصلح لأن يكون معيارا للفصاحة، ولا مقياسا للخطاب البليغ. والسر في أن أبا هاشم ساوى بين الألفاظ والمعاني في فصاحة الكلام هو أنه كان معاصرا لأبي الحسن الأشعري، الذي أظهر القول بأن كلام الله المعجز ليس هو هذا القرآن، وإنما الكلام النفسي الذي لم يزل مع الله. لهذا وجد أبو هاشم نفسه مضطرا إلى صياغة رأي المعتزلة في الإعجاز صياغة جديدة، فنص على المساواة بين المعاني والألفاظ ردا على الأشاعرة، وعلى نظرية أخرى ترى أن السر في القرآن هو مجيئه بطريقة مخصوصة لا هي بالشعر ولاهي بالنثر [27].

وبعد أن عرض القاضي عبد الجبار رأي أستاذه في الفصاحة، الذي شغل نفسه بالرد على الأشاعرة ، وأهمل صورة تركيب الكلام (النظم) التي هي مجال التفاضل، لذلك عقد فصلا آخر أورد فيه رأيه في العلة التي يقع بها التفاضل في الكلام، مستدركا على رأي أستاذه قائلا في أوله:« اعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولابد مع الضم أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع»[28].

نلاحظ في تناوله لمفهوم الفصاحة في الكلام والتي أسندها إلى طريقة أداء المتكلم للكلام وما يُضمنهُ من علاقات وإلى طريقة انتقائه للألفاظ جاعلاً من المواضعة اللغوية والقصد شرط أساسي ينبغي أن يتوفر في الكلام الفصيح حتى ينجح المتكلم في تبليغ ما يرمي إليه بل جع من المواضعة اللغوية والقصد من أهم الشروط التي تجعل الكلام الفصيح أثناء التواصل وما يدل على ذلك قوله أن الكلام «قد يحصل من غير قصد فلا يدل ، ومع القصد فيدل ويفيد فكما أن المواضعة لابدّ منها التي بها يعتبر الكلام مطابقاً للمواضعة»[29].

فهذه الشروط التي تحدث عنها القاضي عبد الجبار نجدها متوافقة إلى حدٍ ما مع أراء جون سورل الذي اعبر القصد وحده غير كافٍ لتحقيق الفعل الكلاني، بل يجب أن يكون مفروقا بالعرف للغوي حتى يتحقق[30].

وهذا ما قامت عليه اللسانيات التداولية المعاصرة، حيث يكمل قائلاً: «لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة، أو حركاتها، أو موقعها، ولابد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لابد من اعتبار

مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض، لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذه الوجوه ما عداها»[31].

فالكلام لا يعد فصيحا عند القاضي حتى يلاحظ في الكلمات صفاتها المختلفة، كملاحظة أبدالها ونظائرها، وملاحظة حركاتها في الإعراب، مع ملاحظة موقعها في التقديم والتأخير ووضّح أنه ليس المراد من حركات الإعراب الحركات الظاهرة وإنما المراد هو النظام النحوي للكلمات.

والكلمة من حيث هي كلمة مفردة لا شأن لها في الفصاحة، لأنها قد تكون في موضع أحسن منها في موضع آخر، وإنما الشأن في انتظام الكلمات في السياق، وفي اختيار اللفظ يقر القاضي أن اللفظ:«تكون أفصح منها إذا استعملت في غيره، وكذلك فيها إذا تغيرت حركاتها وكذلك القول في جملة من الكلام ... وهذا يبين المعتبر في المزية ليس بنية اللفظ وإن المعتبر فيها ما ذكرناه من الوجوه، فأما حسن النغم وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسنا على السمع، لا أنه يوجد فضلا في الفصاحة... ولا فصل فيما ذكرناه بين الحقيقة والمجاز بل ربما كان المجاز أدخل في الفصاحة لأنه كالاستدلال في اللغة...وكذلك فلا معتبر بقصر الكلام وطوله وبسطه وإيجازه، لأن كل ضرب من ذلك ربما يكون أدخل في الفصاحة في بعض المواضع من صاحبه»[32].

فالعبرة في الفصاحة التي بها يتفاضل الكلام ويتفاوت إنما هي في مواقعه، وكيفية إيراده وطريقة أدائه، وما يجري فيه من علاقات نحوية، وليس ذلك إلا النظم. فالذي يعول عليه في بلاغة الكلام عند القاضي عبد الجبار هي الفصاحة، والفصاحة لا تتحقق بجزالة الألفاظ وحسن المعاني فحسب، بل أن الألفاظ في حالة إفرادها لا توصف بالفصاحة والجزالة، إنما توصف بذلك إذا انضمت مع أخواتها على طريقة مخصوصة.

فالقاضي عبد الجبار ينظر إلى الكلمة نظرتين باعتبارين مختلفين: نظرة في حال إفرادها ونظرة أخرى في حال نظمها مع غيرها من الكلام. وهي في كلتا الحالتين واقعة تحت ثلاثة أحوال[33] هي :

أولاً : مفهومها في ذاتها، من حيث وضعها الذي لها عند أهلها (الدلالة الذاتية).

ثانياً: مفهومها حين تتداول عليها الحركات الإعرابية فتكون فاعلا أو مفعولا إلى غير ذلك من مواقع الكلمة في الإعراب (الدلالة الإعرابية).

ثالثاً: مفهومها حين تأخذ مكانا خاصا في التركيب، فتتقدم أو تتأخر (دلالة السياق).

فهذه النظرية تقوم على أساسين: أولهما اختيار الألفاظ وانتقاؤها في صورتها الإفرادية وثانيها نظم تلك الألفاظ في صورة حسنة، مع مراعاة حسن الموقع وجمال الشكل فتكون الكلمة فصيحة «بملاءمتها لجارتها، وتعلقها بإخوتها، وارتباطها بالبناء اللغوي، ووقوعها في الموقع اللائق بها، بحيث يحدث ارتباطها بجارتها، وتعلقها بالنظم، صورة تؤدي دورا يضفي على المعنى جمالا ورونقا، ويمكنه في نفس المتلقي»[34].

وقد صرح القاضي عبد الجبار أن المعاني لا تظهر فيها مزية الفصاحة، لذلك قال: « إن المعاني وإن كان لابد منها فلا تظهر فيها مزية، وإن كانت تظهر في الكلام لأجلها. ولذلك نجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر، والمعنى متفق... فهو مما لابد من اعتباره، وإن كانت المزية تظهر بغيره. على إنا نعلم: أن المعاني لا يقع فيها تزايد فإذن يجب أن يكون الذي يعتبر؛ التزايد عند الألفاظ، التي يعبر بها عنها»[35].

فالقاضي عبد الجبار لا يقصي المعنى كلية، إلا أنه لا يدخله في مجال المزية التي يكون بها الكلام فصيحا. فالذي تظهر به المزية ليس إلا «الإبدال الذي تختص به الكلمات أو التقدم أو التأخر الذي يختص الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب، فبذلك تقع المباينة. ولابد في الكلاميين اللذين أحدهما أفصح من الآخر أن يكون إنما زاد عليه بكل ذلك أو بعضه»[36].

وبهذا، يكون القاضي عبد الجبار أحسن مقرر لنظرية النظم الاعتزالية، بتقريره أن التفاضل إنما هو في نظم الألفاظ وضمها على طريقة مخصوصة، وأن المعاني لا تفاضل فيها. ويكون بذلك قد أرسى المفهوم الاعتزالي لنظرية النظم، مؤكدا قول الجاحظ:«المعاني مطروحة على الطريق»[37]. ومن أرائه التي تلتقي مع التداولية حديثه عن المقام والأثر الذي يتركه في صناعة الكلام .

الـخـاتـمـة:

إن التقارب بين البلاغة العربية القديمة والدرس التداولي المعاصر في تناول ظواهر اللغة البشرية لم يكن وليد الاعتباطية بل يعود إلى تقاطع الذي جمع بينهما وهو دراسة اللغة في جانبها الاستعمالي وليس عزلها عنه كما فعلت للسانيات البنيوية.

فعلما العرب وعلى رئسهم الجاحظ والقاضي عبد الجبار عالجوا الجملة في ضوء التخاطب ووصفوها باعتبارها أداة لا تتحقق الفائدة الإبلاغية من دونها.

الـــهـــوامـــش :

(01) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر،البيان والتبيين ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، الطبعة 7، القاهرة ، 1418هـ/1989م، الجزء 1، ص92.

(02) المصدر نفسه ، ص 92.

(03) المصدر نفسه ، ص 92.

(04) ينظر :محمود أحمد نخلة،آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الطبعة1 ، مصر، 2002، ص11.

(05) ينظر: حامد خليل،المنطق البراغماتي عند بيرس، مؤسس الحركة البراغماتية، دار الينابيع مصر 1996، ص196.

(06) ينظر: محمود أحمد نخلة،آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص11.

(07) ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب،، ط1، القاهرة، مصر، 2004 ص165.

(08) ينظر: محمود أحمد نخلة،آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،ص11.

(09) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الطبعة2 ، الجزائر، 2000 ص158.

(10) مسعود صحراوي ، التداولية عند علماء العرب ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، لبنان الطبعة 1 ، 2005،ص160.

(11) خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات ، ص 158.

(12) المرجع نفسه ، ص 158.

(13) ينظر: نواري سعودي أبو زيد، في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر،الطبعة 1، 2009، ص ص26-30.

(14) محمود أحمد نخلة،المرجع نفسه ، ص14.

(15) ينظر:عبد الملك مرتاض، نظرية النص الأدبي، دار هومة، الجزائر، الطبعة 12007، ص403.

(16) الجاحظ ،البيان والتبيين، الجزء1/ص76.

(17) المصدر نفسه ، الجزء 1/ص 136.

(18) ينظر: الخطيب القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر أحمد بن محمد ، الإيضاح في علوم البلاغة ، راجعه: بهيج غراوي، دار إحياء العلوم ، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 1408هـ /1988م، ص 19.

(19) جون أوستين ، نظرية الأفعال الكلامية العامة ، ترجمة : عبد القادر قينيني ، إفريقيا الشرق ،199 ص6.

(20) الجاحظ ، البيان والتبيين ، الجزء 1/ص 136.

(21) ينظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، الأسد أبادي، ترجمة وتحقيق:ابراهيم مذكور، طه حسين، الطبعة 1، 2001، ج16، ص104.

(22) ينظر: منير سلطان، إعجاز القرآن بين الأشاعرة والمعتزلة، الطبعة 3، منشأة المشارق، الإسكندرية، 1986، ص88.

(23) ينظر: عبد الكريم الخطيب، الإعجاز في دراسات السابقين، الطبعة 1، 1479، ص87.

(24) ينظر: الحسين أطبيب، نظرية النظم في أصولها الكلامية، الطبعة 1، المطبعة والوراقة الوطنية، الجزائر، 2010، ص ص108-110.

(25) القاضي عبد الجبار ، المغني، الجزء 16، ص321.

(26) المصدر نفسه ، الجزء 16، ص324

(27) المصدر نفسه ، الجزء 16، ص220

(28) المصدر نفسه ، الجزء 16، ص124

(29) أحمد أبو زيد، المنحى الإعتزالي في البيان وإعجاز القرآن، ط1، مكتبة المعارف، الرباط، ص291.

(30) القاضي عبد الجبار ، المغني، ج16، ص198.

(31) ينظر : محمود أحمد نخلة،آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص ص 73-74.

(32) المصدر نفسه، الجزء 16، ص197.

(33) عبد الفتاح لاشين، بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار وأثره في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، ص481.

(34) الحسين أطبيب ، نظرية النظم في أصولها الكلامية، ص116.

(35) القاضي عبد الجبار ، المغني، الجزء 16، ص199- 200 .

(36) المصدر نفسه ، الجزء 16، ص200 .

(37) الحسن الخطيب ، ينظر نظرية النظم في أصولها الكلامية، ص123-136.